استثناءات القرّاء العشرة ورواتِهم في الهمز المفرد الساكن من طريق الطّيّبة النّشر جمعاً ودراسةً

Exceptions of the ten readers and their narrators in the silent single hamza from the path of Tayyiba Al-Nashr Collection and study

إعداد

غلاي نيانغ

Ghalai Niang

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة

Doi: 10.21608/jasis.2024.387110

استلام البحث	٢ / ٨ / ٢٠٢٤
قبول البحث	٨ / ٩ / ٢٠٢٤

نيانغ، غلاي (٢٠٢٤). استثناءات القرّاء العشرة ورواتِهم في الهمز المفرد الساكن من طريق الطّيّبة النّشر- جمعًا ودراسةً. ***المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر ، ٨(٣٠)، ٣٨١- ٤٠٤.

http://jasis.journals.ekb.eg

استثناءات القرّاء العشرة ورواتِهم في الهمز المفرد الساكن من طريق الطّيّبة النّشر جمعًا ودراسةً

المستخلص:

يتناول هذا البحث جمع المواضع الّتي استثناها القرّاء من قواعدهم، المتعلّقة بالهمز المفرد الساكن، وبيان العلل المقتضية لاستثناء تلك المواضع. وقد انتظم البحث في: مقدّمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

واشتملت المقدّمة على: أهمّية الموضوع، وأسباب اختيار الموضوع، وتساؤلات البحث، والدراسات السابقة، وخطّة البحث، ومنهج البحث. وفي المبحث الأوّل: تناول الباحث بيان قواعد القرّاء في الهمز المفرد الساكن. وفي المبحث الثاني: تناول الباحث استثناءات القرّاء والرواة في الهمز المفرد الساكن، مقسّما الكلام إلى ثلاثة مطالب: الأول: في المستثنيات المتعلّقة بقراءة نافع؛ والثاني: في المستثنيات المتعلّقة بقراءة المكّي، والبصري، والشامي؛ والثالث: في المستثنيات المتعلّقة بباقي القرّاء. ثمّ خاتمة البحث؛ وضمّنها الباحث أهمّ نتائج البحث، والتوصيا، ثمّ فهرس المصادر والمراجع، ثمّ فهر الموضوعات.

الكلمات المفتاحيّة: الاحتجاج – القراءات – توجيه – مستثنيات – علل- تعليل

Abstract:

This research deals with collecting the places that the readers excluded from their rules, related to the silent single hamza, and explaining the reasons that required the exclusion of those places. The research is organized into: an introduction, two sections, a conclusion, an index of sources and references, and an index of topics. The introduction included: the importance of the topic, the reasons for choosing the topic, the research questions, previous studies, the research plan, and the research methodology. In the first section: the researcher discussed the readers' rules regarding the silent single hamza. In the second section: the researcher discussed the exceptions of the readers and narrators regarding the silent single hamza, dividing the speech into three demands: the first: on the exceptions related to the reading of Nafi'; the second: on the exceptions related to the reading of Al-Makki, Al-Basri, and Al-Shami; and the third: on the exceptions related to the rest of the readers. Then the

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

conclusion of the research; the researcher included in it the most important results of the research, recommendations, then the index of sources and references, then the index of topics.
Keywords: protest - readings - guidance - exceptions - reasons - explanation

المقدّمة

الحمد لله حقّ حمده، أنزل القرآن هدى للمتّقين، وذكرًا ورحمة للمؤمنين، وتكفّل بحفظه من الضياع، ومن أن تناله أيدي المفسدين بزيادة أو نقصان؛ ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٌ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾ [سورة فُصِّلَت.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، وأشهد أنّ سيّدنا محمدًا عبده ورسوله لا نبيّ بعده، صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه، ومن اتّبع هداه وتمسّك بسنّته إلى يوم الدّين، أمّا بعد:

فإنّ الله تعالى أنزل القرآن على سبعة أحرف كلّها كاف شاف، تيسيرًا وتسهيلا على هذه الأمّة، وتلقّاه النبيّ ﷺ من ربّ العزّة بواسطة أمين وحيه جبريل ﷺ، بجميع أوجه قراءاته، وكيفيّات أداء حروفه وألفاظه، ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلۡقُرۡءَانَ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ عَلِيمٖ﴾ [سورة النَّمْل: الآية].

ثمّ أقرأ النبيّ أصحابه كما تلقّى، وأقرأ الصاحبة التابعين كما تلقّوا من النبيّ ، ونقله التابعون إلى أتباعهم، وهم كذلك إلى من بعدهم، حتّى وصل إلينا غضًّا طريًّا كما نزل، مسلسلًا بأسانيد صحيحة لا سبيل للطعن فيه.

جَزَى اللهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا أَئِمَّةً لَنَا نَقَلُوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلْسَلًا

(الشاطبي، القاسم بن فيرّه، حرز الأماني ووجه التهاني، دمشق، سوريا: دار الغوثاني).

وقد كان من عادة من سلف من أئمّة القراءة: أن يختاروا من بين مرويّاتهم الكثيرة الصحيحة في القراءات القرآنيّة، ما يفضّلون القراءة بها، معتمدين في ذلك – بعد صحّة الرواية - على أسس علميّة ثابتة، وقواعد أساسيّة متينة؛ تتعلّق باللغة، والتفسير، والسياق؛ وغيرها من الأمور التي يراعونها في تلك القواعد.

ثمّ يلتزمون بإقراء اختياراتهم من يقصدهم من الطلاب، فينقلونها عنهم خلفا عن سلف، وتلميذا عن شيخ، حتّى انتشرت اختيارات كثير من الأئمّة في الأمصار، كانتشار النار في الهشيم.

ولـمّا انتشرت القراءات في الأمصار الإسلامية، وكثرت الاختيارات من أئمّة القراءة في كلّ مصر، وكان باب الاختيار مفتوحًا على مصراعيه لكلّ مقرئ

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

متمكّن، خِيف أن يُدرَج في القرآن من أوجه القراءات ما ليس منه، سواء كان بقصد أم بغير قصد؛ فسخّر الله للأمّة علماء أفذاذا، تفرّغوا لجمع ما صحّ من القراءات وتواتر عن النبيّ γ، وركبوا في ذلك الأخطار، وتحمّلوا لأجله مشقّة الأسفار، حتّى جمعوا ودوّنوا عن الأئمّة الثقات من علماء القراءات، كلَّ ما صحّ من القراءات عن النبيّ γ سيّد الأنام.

ثمّ وضعوا بعد ذلك ضوابط ثلاثة، تسمّى عند أهل الفنّ بأركان القراءة؛ بها يتميّز ما هو قرآن ممّا ليس كذلك، لتكون تلك الضوابط سدًّا منيعًا أمام أهل الزيغ والبطلان، وكلِّ من تسوّل له نفسه تحريف شيء من نصّ القرآن.

فمتى توفّرت الضوابط في وجه من أوجه القراءة قبل، ومتى اختلّ أحدها في وجه من أوجه القراءة ردّ ورفض، وقد أشار إليها الإمام ابن الجزري ρ في الطيّبة حين قال:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ ... وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي

وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ ... فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ

وَحَيْثُمَا يَخْتَلَّ رُكْنٌ أَثْبِتِ ... شُذُوذَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ

(ابن الجزري، محمد بن محمد، طيبة النشر، دمشق، سوريا: دار الغوثاني).

وقد نقل إلينا العلماء من اختيارات الأئمّة القرّاء، التي توفّرت فيها أركان القراءة الصحيحة؛ عشر قراءات؛ هي: قراءة نافع بن عبد الرحمن المدنيّ، وعبد الله بن كثير المكي، وأبي عمرو بن العلاء البصريّ، وعبد الله بن عامر الدمشقي، وعاصم بن بهدلة أبي النجود الكوفي، وحمزة بن حبيب الزيّات الكوفي، وعلي بن حمزة الكسائيّ الكوفي، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدنيّ، ويعقوب الحضرميّ البصريّ، وخلف البزّار الكوفيّ جميعًا.

وقد انتشرت قراءات هؤلاء الأئمّة في البلدان انتشارًا واسعًا، واعتمدها المسلمون وتلقّوها بالقبول، حتّى أصبحت الأمّة لا تقرأ بغيرها، بل ولا توجد قراءة تعتبر قرآنًا بعد منتصف القرن التاسع الهجريّ، سوى هذه القراءات العشر.

ولـمّا كانت اختيارات هؤلاء الأئمّة مبنيّةً على أسس وقواعد علميّة، -بعد صحّة الرواية-، وكانوا يلتزمون بمراعاة تلك الأسس والقواعد في القراءة، ولا يخالفونها إلّا لعلّة تقتضي المخالفة، كان من الأهمّية بمكان: تتبّع قراءاتهم، وحصر المواضع التي خالفوا فيها تلك القواعد، والأسس التي بنوا عليها اختياراتهم، مع بيان العلل التي حملتهم على مخالفة قواعدهم، ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا.

ولـمّا رأيت ما للموضوع من الأهمّيّة، وأنّ مسائله ما زالت في بطون الكتب منثورةً متفرّقةً، ورأيت أنّ الباحثين من أهل الاختصاص، لم يهتمّوا بالكتابة فيه كما اهتمّوا بغيرها من الموضوعات، استعنت بالله المعين، وعزمت على أن أكتب هذا البحث؛ في جمع ودراسة المواضع، التي استثناها القرّاء من قواعدهم، في الهمز

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

المفرد الساكن؛ ليكون إضافة إلى ما كتب فيه من بحوث قليلة، ورجاء أن يثير حفيظة بعض من يطّلع عليه من الباحثين من أهل الاختصاص، فيشمّر عن ساعد الجدّ لدراسة الموضوع بتوسّع أكثر؛ وعنونت البحث بالعنوان التالي: **"استثناءات القرّاء العشرة ورواتِهم في الهمز المفرد الساكن من طريق الطّيّبة النّشر: جمعًا ودراسةً"**.

فالله العليّ القدير أسأل: أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه سبحانه، وينفعني به وجميع المسلمين، إنّه تعالى سميع قريب مجيب.

أهميّة الموضوع:

تبرز أهمّيّة هذا الموضوع في جوانب عدّة، من أهمّها ما يلي:

١- تعلّقه بعلم توجيه القراءات المتواترة والاحتجاج لها، وهو يعتبر من أهمّ العلوم المتّصلة بالقراءات القرآنيّة.

٢- إبرازه المكانة العلميّة للقرّاء العشرة ورواتهم، ودقّتِهم المتناهية في اختياراتهم.

٣- حصر جميع الموضع التي استثناها القرّاء من قواعدهم في الهمز المفرد الساكن، وذلك ممّا يسهّل على الطلبة؛ ضبط مذاهب القرّاء في الهمز المفرد الساكن.

٤- الوقوف على بعض من أهمّ العلل؛ الّتي حملت بعض القرّاء؛ على استثناء بعض المواضع من قواعدهم في الهمز المفرد الساكن.

٥- الاطلاع والوقوف على قواعد القرّاء في الهمز المفرد الساكن.

٦- إبراز أهمّ الأمور التي راعاها القرّاء في اختياراتهم المتعلّقة بالهمز المفرد الساكن.

أسباب اختيار الموضوع:

بالإضافة إلى ما للموضوع من أهمّية، فقد حملني على اختياره أمور أخرى، من أهمّها:

١- شغفي بعلم توجيه القراءات منذ بدايات انشغالي بهذا العلم، ورغبتي في التعمّق فيه.

٢- رغبتي في إثراء المكتبة القرآنيّة ببحوث تتعلّق بدراسة استثناءات القرّاء وتعليلها.

٣- قلّة ما كتب من بحوث حول استثناءات القرّاء، رغم أهمّيتها.

تساؤلات البحث:

يسعى الباحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما هي أصول القرّاء وقواعدهم في الهمز المفرد الساكن.

٢- هل للقرّاء العشرة استثناءات من قواعدهم المتعلّقة بالهمز المفرد الساكن؟

٣- كم هي عدد استثناءات القرّاء المتعلّقة بالهمز المفرد الساكن؟

٤- ما هي أهمّ علل استثناءات القرّاء في الهمز المفرد الساكن؟

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الدراسات السّابقة:

بعد بحث طويل، مع سؤال كثير من المتخصّصين في علم القراءات، لم أقف على بحث تتعلّق بدراسة استثناءات القرّاء في الهمز المفرد الساكن، ولكنّي وقفت على دراسات أخرى تتعلّق باستثناءات القرّاء، وهي كالآتي:

- **الدراسة الأولى:**

بحث محكّم نشر في مجلّة "دراسات، علوم الشريعة والقانون" التابعة للجامعة الأردنيّة، العدد ١، سنة ٢٠٠٥م، وتقع في ١٩ صفحة، (من صفحة ٢١٣ إلى صفحة ٢٣٢)، وعنوانه: "الكلمات التي خالف فيها حفص أصل روايته: دراسة وتوجيه"، لفضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد مفلح القضاة -حفظه الله-.

وصف الدراسة:

تقوم فكرة الدراسة: على حصر الكلمات الّتي خالف فيها حفص أصله من طريق الشاطبيّة، مع بيان من وافقه أو خالفه من القرّاء على قراءة تلك الكلمات، ثمّ توجيه القراءات الواردة في الكلمة.

أهمّ الفروق بينها وبين هذا البحث:

بعد قراءة هذه الدراسة كاملة؛ تبيّن لي أنّها تختلف عن هذا البحث من الوجوه الآتية:

١- أنّ الدراسة تتعلّق برواية حفص فقط من طريق الشاطبية، وهذا البحث يتعلّق بجميع القراءات العشر من طريق طيّبة النشر.

٢- أنّ الدراسة تناولت ما خالف فيها حفص أصله، في الأصول والفرش من طريق الشاطبيّة، وهذا البحث يتناول ما خالف فيها القرّاء أصولهم؛ ممّا يتعلّق بالهمز المفرد الساكن خاصّة من طريق الطيّبة.

٣- أنّ الدراسة عنيت ببيان الكلمات التي خالف فيها حفص أصله، مع بيان من وافقه أو خالفه من القرّاء، ثمّ توجيه جميع القراءات الواردة في الكلمة دون بيان العلّة المقتضية لمخالفة الأصل؛ وهذا البحث يعنى في المقام الأوّل ببيان العلّة المقتضية للمخالفة، ولا شكّ أنّ هناك فرقًا بين توجيه القراءة، وبين بيان العلّة التي حملت القارئ أو الرّاوي على مخالفة قاعدته وأصله.

٤- أنّ الدراسة أهملت بعض الكلمات الّتي خالف فيها حفص أصله، لعدم وجود احتماليّة أن تشكل على القارئ كيفيّة قراءة تلك الكلمات؛ وهذا البحث يتناول جميع استثناءات القرّاء في الهمز المفرد الساكن، بغضّ النظر عن وضوحها للقارئ أو غموضها.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

- **الدراسة الثانية:**

بحث يقع في ٦٥ صفحة، كتبه فضيلة شيخنا؛ الأستاذ الدّكتور/ أحمد بن علي بن عبد الله السديس؛ في عام: ١٤٣٥هـ؛ وعنوانه: "مستثنيات ورش في متن الشاطبيّة، من أوّل الأصول إلى نهاية باب الهمز المفرد: عرض وتوجيه".

وصف الدراسة:

يعنى هذا البحث بدراسة وتوجيه الكلمات؛ التي استثناها ورش ρ من قواعده العامّة، في أبواب الأصول حسب ما في منظومة الشاطبيّة، مع تعليل الاستثناءات.

أهمّ الفروق بينها وبين هذا البحث:

بعد قراءة البحث المذكور كاملا؛ تبيّن لي أنّه يختلف عن هذا البحث من وجهين، وهما:

١- أنّه يتعلّق بدراسة استثناءات ورش ρ فقط؛ وهذا البحث يعنى بدراسة استثناءات جميع القرّاء العشرة المتعلّقة بالهمز المفرد الساكن.

٢- أنّه يتعلّق ببعض أبواب الأصول من طريق الشاطبيّة، وهذا البحث بالهمز المفرد الساكن من طريق الطيّبة.

- **الدراسة الثالثة:**

بحث محكّم نشر في "مجلّة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية"، العدد الحادي والعشرون، جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧هـ، وتقع في ٥٠ صفحة (من صفحة ١٣ إلى صفحة ٦٢)؛ وعنوانه: "علل مخالفة القرّاء أصولهم: دراسة تطبيقيّة مقارنة"؛ للدّكتور/ عبد الله بن حمّاد بن حميد القرشيّ.

وصف الدراسة:

تعنى هذه الدراسة بوصف ظاهرة مخالفة القرّاء أصولهم، من خلال دراسة تطبيقية مقارنة لبعض الأمثلة، في بعض أبواب الأصول والفرش، مع بيان علل المخالفة، وعرض أقوال العلماء فيها، مع الترجيح بينها.

أهمّ الفروق بينها وبين هذا البحث:

بعد قراءة هذه الدراسة بأكملها؛ تبيّن لي أنّها تفترق عن هذا البحث من وجهين أساسيّين:

١- أنّ الدراسة تعنى بوصف ظاهرة مخالفة القرّاء لأصولهم؛ مع دراسة بعض النماذج منها دون حصر؛ وهذا البحث يعنى بجمع ودراسة جميع المواضع؛ التي خالف فيها القرّاء أصولهم؛ في الهمز المفرد الساكن خاصّة.

٢- أنّها اقتصرت في أمثلتها على بعض قراءات القرّاء السبعة من طريق الشاطبيّة فقط؛ وهذا البحث يتناول جميع استثناءات القراءات العشرة، في الهمز المفرد الساكن، من طريق طيّبة النشر.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

- **الدراسة الرابعة:**

بحث محكّم نشر في "مجلّة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية"، العدد الثلاثون، ذو الحجّة ١٤٤١هـ، وتقع في ٥٧ صفحة (من صفحة ١٠ إلى صفحة ٦٦)؛ وعنوانه: "استثناءات الإمام الكسائي في أبواب أصول الشاطبيّة: جمعا وتوجيها"؛ للدكتورة/ غدير بنت محمد بن سليم الشريف.

وصف الدراسة:

تعنى الدراسة بجمع استثناءات الإمام الكسائيّ ρ، في أبواب أصول الشاطبية، وتوجيهها مع بيان وجه الاستثناء.

أهمّ الفروق بينها وبين هذا البحث:

بعد قراءة هذه الدراسة كاملة؛ تبيّن لي أنّها تختلف عن هذا البحث من الوجوه الآتية:

١- أنّها تقتصر على استثناءات الإمام الكسائيّ فقط؛ وهذا البحث يتناول استثناءات جميع القرّاء العشرة.

٢- أنّها تقتصر على ما في أبواب أصول الشاطبيّة، وهذا البحث يقتصر على الهمز المفرد الساكن من طريق طريق طيّبة النشر.

٣- أنّها تكتفي في كثير من المواضع بتوجيه القراءة دون بيان علّة الاستثناء، وهذا البحث يركّز على بيان علّة الاستثناء في المقام الأوّل.

- **الدراسة الخامسة:**

رسالة دكتوراة، كتبت في "وحدة مذاهب القرّاء في الغرب الإسلاميّ" بجامعة محمد الخامس بالرباط، وطبعت في مجلّد واحد يتكوّن من ٥٢٠ صفحة؛ وعنوانه: "ما خالف فيه القرّاء السبعة أصولهم: جمع ودراسة وتوجيه"، للدكتورة/ رشيدة حفيظ.

وصف الدراسة:

تعنى الرسالة بعرض ودراسة المواضع التي خالف القراء السبعة قواعدهم، في أبواب الأصول والكلمات الفرشيّة المطّردة.

أهمّ الفروق بينها وبين هذا البحث:

بعد قراءة هذه الرسالة بأكملها؛ تبيّن لي أنّها تفترق عن هذا البحث من الوجوه الآتية:

١- أنّها تتعلّق بالقرّاء السّبعة من طريق الشاطبيّة، وهذا البحث يتعلّق بجميع القرّاء العشرة من طريق الطيّبة.

٢- أنّه تتناول ما خالف فيه القرّاء السبعة أصولهم من طريق الشاطبيّة عموما، وهذا البحث يتناول استثناءات القرّاء العشرة من طريق الطيّبة في الهمز المفرد الساكن خصوصا.

٣- أنّها لم تتعرّض لذكر العلل؛ التي اقتضت مخالفة القارئ لأصله، إلّا في القليل النادر؛ وهذا البحث يعنى في المقام الأوّل ببيان تلك العلل.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

خطّة البحث:

قسّمت البحث إلى مقدّمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، وفهرس لموضوعات البحث.

- المقدّمة: وتشتمل على:
  - أهمّية الموضوع.
  - أسباب اختيار الموضوع.
  - تساؤلات البحث.
  - الدراسات السابقة.
  - خطّة البحث.
  - منهج البحث.
- المبحث الأوّل: قواعد القرّاء العشرة وراتهم في الهمز المفرد الساكن من طريق الطيّة.
- المبحث الثاني: استثناءات القرّاء العشرة وراتهم في الهمز المفرد الساكن من طريق الطيّة؛ ويشتمل على ثلاثة مطالب:
  - المطلب الأول: المستثنيات المتعلّقة بقراءة نافع .
  - المطلب الثاني: المستثنيات المتعلّقة بقراءة المكّي، والبصري، والشامي .
  - المطلب الثالث: المستثنيات المتعلّقة بباقي القرّاء .
- الخاتمة: وتشتمل على أهمّ النتائج والتوصيات.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

أوّلا: المنهج الإجماليّ.

نظرا لطبيعة البحث؛ اتّبعت فيه المناهج الآتية:

١- المنهج الاستقرائيّ: واستخدمته في حصر استثناءات القرّاء والرواة، المتعلّقة بالهمز المفرد الساكن.

٢- المنهج الوصفيّ: واستخدمته في تنظير ووصف بعض المسائل.

٣- المنهج الاستدلاليّ: واستخدمته في تعليل استثناءات القرّاء والرواة في الهمز المفرد الساكن.

ثانيا: المنهج التفصيليّ.

مع اتّباع المناهج الثلاثة المذكورة، فقد التزمت بما يلي:

١- أعتبر الكيفيّة الغالبة للقارئ أو الراوي في قراءة الهمز المفرد قاعدة له، وما خالف فيه تلك الكيفيّة، تكون مستثناة له من القاعدة؛ فمثلا: إبدال الهمز المفرد الساكن

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

إذا كان فاء للفعل، قاعدة للأزرق ρ، وما حقّقه من الهمزات المفردة الساكنة الواقعة فاء للفعل، مستثناة له من قاعدة الإبدال، كالكلمات المتصرّفة من (الإيواء).

٢- إذا اتّفق اثنان فأكثر من القرّاء أو الرواة، في استثناء معيّن، فإنّي أذكر ذلك الموضع عند تناول مستثنيات الأوّل منهم، مع الإشارة إلى الموافقين له في ذلك المستثنى، وإذا كان لأحدهم علّة اختصّ به دون الآخرين، بيّنت ذلك أيضا.

٣- أرتّب القرّاء في ذكر استثناءاتهم وفق ترتيبهم في الطّيّبة.

٤- أذكر علّة الاستثناء بناء على ما وقفت عليه من أقوال العلماء، أو استنباطًا من القواعد اللّغوية ونحوها، ولا يلزم أن تكون العلّة المذكورة منصوصًا عليها عن القارئ أو الراوي نفسه.

٥- إذا كان للقارئ أو الراوي وجهان أو أكثر في الكلمة، وكان بعض تلك الأوجه مخالفة لمذهبه العامّ، فإنّني أعتبر الوجه المخالف استثناء له من قاعدته، سواء كان ذلك الوجه منسوبا إلى القارئ، أو إلى أحد راوييه، أو إلى بعض الطرق عن الراوي.

٦- لا أعتبر التحريرات في ذكر الاستثناءات، وإنّما أذكر جميع الاستثناءات التي استثناها القارئ أو الراوي دون ملاحظة الطرق.

٧- أكتب الآيات القرآنيّة بالرسم العثمانيّ، وأضعها بين قوسين مزخرفين.

٨- أعزو الآيات القرآنيّة في المتن بعد نصّ الآية مباشرة، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية وفق العدد الكوفيّ بين معقوفتين؛ نحو: [البقرة: ٢٣].

٩- لا أترجم للأعلام الواردة في البحث، خوفا من الإطالة.

المبحث الأوّل: قواعد القرّاء العشرة ورواتهم في الهمز المفرد الساكن.

المراد بالهمز المفرد: الهمز الذي لم يلق همزا آخر، وهو إمّا ساكن أو متحرّك؛ فإن كان ساكنا: فإمّا أن يكون في وسط الكلمة، مثل: ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ [سورة البَقَرَةِ]؛ أو في آخرها، مثل: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [سورة الإِسۡرَاء]، ولا يمكن أن يقع في أوّل الكلمة؛ لتعذّر الابتداء بالساكن.

ويكون ما قبله مفتوحا، ومضموما، ومكسورا، مثل: ﴿فَأۡتُواْ﴾ [سورة البَقَرَةِ]، و﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ [سورة البَقَرَةِ] ، و﴿بِئۡسَمَا﴾ [سورة البَقَرَةِ].

وقواعد القرّاء في الهمز المفرد الساكن كما يلي:

لمّا كانت الهمزة حرفا صعبا، بعيد المخرج جلدا، تصرّف العرب في تخفيفها بكيفيّات كثيرة، ومن تلك الكيفيّات: إبدالها حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها، إذا كانت ساكنة.

وقد نزل القرآن الكريم بذلك، كما نزل بكثير من كيفيّات تخفيف الهمزة، كالنقل، والتسهيل بين بين، والإبدال حرفا آخر ... وهلمّ جرّا؛ ولا غرو لأنّ القرآن نزل بلسان

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

عربيّ مبين؛ قال تعالى: وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ. سورة الشُّعَرَاء.

وقد اختلف القرّاء والرواة في إبدال الهمز المفرد الساكن وعدم إبداله، وقواعدهم في ذلك كما يلي بيانها:

أولا: روى الأزرق عن ورش τ ؛ إبدال الهمز المفرد الساكن؛ إذا كان فاء للفعل، مثل: ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ [سورة البَقَرَةِ]؛ وتحقيقَه إذا كان عينا له، مثل: ﴿سُؤۡلَكَ﴾ [سورة طه]، أو لاما، مثل: ﴿أَنۢبِئُهُم﴾ [سورة البَقَرَةِ].

وتعرف الهمزة الواقعة فاء للكلمة في القرآن الكريم بثلاثة أمور: الأوّل: أن تقع بعد همزة وصل، مثل:"لِقَآءَنَا ٱئۡتِ" سورة يُونُس ؛ الثاني: أن تقع بعد حرف من حروف المضارعة (نأيت)، مثل: " يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ" سورة البَقَرَةِ، " يُؤَيِّدُ بِنَصۡرِهِۦ" سورة آل عِمۡرَان؛ الثالث: أن تقع بعد حرف الميم، مثل: " وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ" سورة آل عِمۡرَان، " كِتَٰبٗا مُّؤَجَّلٗا" سورة آل عِمۡرَان . ينظر: فتح الوصيد

ثانيا: روى الأصبهاني عن ورش ؛ إبدال الهمز المفرد الساكن مطلقا، سواء كان فاء الفعل، أو عينا، أو لاما؛ وكذلك قرأ أبو عمرو، وأبو جعفر .

ثالثا: قرأ الباقون من القرّاء ؛ بتحقيق الهمز المفرد الساكن مطلقا، سواء كان فاء للفعل، أو عينا، أو لاما.

فمن أبدل فلصعوبة الهمزة، ولثقل الهمزة الساكنة، لما فيه من انحباس في الصوت، وصعوبة في خروج الحرف بسبب السكون.[1]

قال المالكي (٢): "وحجّة أبي عمرو في تركه الهمز الساكن، وهمزه المتحرّك: أنّ تركه الهمزة الساكنة أخفّ من همزها، وتخفيفه للهمزة المتحرّكة أثقل من همزها، فعدل إلى الأخفّ وترك الأثقل" اهـ(٣)؛ وذكر العلّة نفسها؛ ابن القرّاب -رحمه الله- (٤)، وغيره(٥).

---

(١) اتّفق العلماء على أنّ الحرف الساكن، أخفّ من المتحرّك، ولكنّهم اختلفوا في الهمزة: فذهب جلّهم إلى أنّ الهمز المتحرّك أخفّ من الهمز الساكن، وذهب آخرون إلى أنّ الساكن أخفّ. ينظر: المعين على حرز الأماني ووجه التهاني (٢٧٠).

(٢) ترجمة المالكي

(٣) الروضة في القراءات الإحدى عشر (٣٠٧/١).

(٤) ترجمة ابن القرّاب

(٥) ينظر: الشافي في علل القراءات (٣١٨)، والمعين على حرز الأماني ووجه التهاني (٢٧٠).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وقال ابن القرّاب -رحمه الله(٦)-: "ومن فرّق بين الهمزة الساكنة وبين المتحرّكة، قال: إنّ المتحركّة لا كلفة في تحقيقها، إذ الحركة تعينها على خروجها من مخرجها، وإنّما الكلفة في تحقيق الساكنة، لأنّها إذا أخرجت من مخرجها تصير كالتهوّع؛ فتثقل جدّا" اهـ(٧).

أو يكون خصّ الساكن بالتغيير دون المتحرّك؛ لأنّ تغيير الهمز المتحرّك يكون بتسهيله بين بين، وهمزة بين بين في حكم المحقّقة، ولهذا أدخل أبو عمرو -رحمه الله- ومن وافقه ألفا بين المحقّقة والمسهّلة في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [سورة البَقَرَةِ]؛ لأنّ التسهيل لا يكفي في تخفيفها، فلمّا كان تسهيل المتحرّكة لا يخرجها من الثقل، تركها على حالها؛ وأمّا الهمزة الساكنة: فإنّها يمكن إبدالها، فتخرج بذلك من الثقل(٨).

وأمّا من خصّ فاء الفعل بالتخفيف دون عينه أو لامه؛ فقد ذكر العلماء لذلك عدّة علل(٩)، منها:

١- أنّ فاء الفعل أكثر وقوعا في القرآن الكريم من عين الفعل ولامه.
٢- أنّه فاء الفعل يحتمل من التغيير ما لا يحتمل عينه ولامه.
٣- أنّ الهمز إذا وقع في أوّل الكلمة كان أثقل، ولهذا حذفوه في نحو: (كُلْ) و (سَلْ).
٤- أنّه لاحظ أنّ تغيير الهمز الواقع فاء للفعل، يجب في نحو: (آدم)، و (ءامنوا)، فأراد أن يكون الباب على نسق واحد، فعمّم الحكم في كلّ همز وقع فاء.

أنّه -أي:ورشا- يغيّر الهمزة المبتدأة بها بنقل حركتها إلى الساكن قبلها، ولمّا كانت الهمزة التي هي فاء للفعل في حكم المبتدأة، أجرى حكم التغيير عليها أيضا.

ومن غيّر في بعض الهمزات دون بعض، فللجمع بين اللّغتين، ولبيان جواز التحقيق والتغيير، بالإضافة إلى علل أخرى قد يراعيها في بعض المواضع.

قال المالكي -رحمه الله- (١٠): "وحجّة من ترك الهمز الساكن والمتحرّك: فطلبا للتّخفيف، وحجّة من ترك بعضه وهمز بعضه: فإنّه أراد أن يجمع بين الأمرين، ويعلم أنّهما جائزان" اهـ(١١).

---

(٦) ترجمة ابن القراب
(٧) الشافي في علل القراءات (٣١٨)؛ وينظر أيضا: فتح الوصيد (٣١٥،٣١٧/١)، والمعين على حرز الأماني (٢٧٠).
(٨) ينظر: فتح الوصيد (٣١٧/١).
(٩) ينظر: الشافي في علل القراءات (٣٣٩)، وشرح الهداية (٥٥/١-٥٦)، وفتح الوصيد (٣١٥/١)، واللآلئ الفريدة (٢٠٤/١).
(١٠) ترجمة المالكي
(١١) الروضة في القراءات الإحدى عشر (٣٠٧/١).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

هذه هي قواعد القرّاء في الهمز المفرد الساكن، وهناك مواضع استثناها بعضهم؛ فخالفوا فيها قواعدهم، لعلل أخرى راجحة، وفيما يلي بيان تلك الاستثناءات وعللها.

المبحث الثاني: استثناءات القرّاء العشرة ورواتهم في الهمز المفرد الساكن.

في هذا المبحث؛ سأتناول دراسة الاستثناءات الخاصّة للقرّاء والرواة في الهمز المفرد الساكن، ولكن هناك من القرّاء من ليس أيّ استثناء، وبالتالي لا يرد له ذكر، فمن لم أذكره؛ فعدم ذكره دليل على أنّه مطرّد في قاعدته في الهمز المفرد الساكن.

المطلب الأول: المستثنيات المتعلّقة بقراءة نافع .

أوّلا: استثنى قالون عن نافع سبع كلمات؛ فخفّف الهمز المفرد فيها، والكلمات السبع كالتالي:

١- ﴿ٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾: في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ﴾ [سورة النَّجم]، ولا ثاني له.

٢- ﴿ٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ﴾: في قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَٰبُ مَدْيَنَ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ﴾ [سورة التَّوْبَة]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ [سورة الحَاقَّة]، ولا ثالث لهما.

٣- ﴿رِءْيًا﴾: في قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [سورة مَرْيَم]، ولا ثاني له.

٤- ﴿ضِئْزَىٰٓ﴾: في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [سورة النَّجْم]، ولا ثاني له.

٥- ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌ﴾ [سورة البَلَد]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ﴾ [سورة الهُمَزَة]، ولا ثالث لهما.

٦، ٧- ﴿يَأْجُوج وَمَأْجُوج﴾: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سورة الكَهْف]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [سورة الأَنبِيَاء]، ولا ثالث لهما.

ولا شكّ أنّ هناك عللا، اقتضت استثناء هذه الكلمات، وفيما يلي بيان ذلك:

- أمّا كلمتا ﴿ٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾ ، و ﴿ٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ﴾: فلأنّهما علمان مبنيّان لقرى قوم لوط، وليسا بمشتقّين؛ قال ابن القرّاب -رحمه الله- [١٢]: "وأمّا قالون فإنّه لا يهمز ﴿ٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾، و ﴿ٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ﴾، وعلّل بأنّها أسامي قرى قوم لوط، كأنّه يذهب إلى أنّه اسم مبنيّ ليس بمشتقّ" اهـ[١٣]

- وأمّا كلمة ﴿رِءْيًا﴾: فقد ذكر بعض العلماء: أنّ قالون -رحمه الله- أبدل همزها؛ لأنّ الكلمة -عنده- لا أصل له في الهمز؛ لأنّه من (الريّ)، قال أبو عليّ الفارسي -رحمه الله-: "فيكون في المعنى أنه له طراءة وعليه نضارة، لأن الريّ يتبعه ذلك، كما أنّ العطش يتبعه ذلك الذبول والجهد" اهـ[١٤]

([١٢]) ترجمة ابن القراب.

([١٣]) الشافي في علل القراءات (٣٤٥).

([١٤]) الحجّة للقرّاء السبعة (٢١٠/٥).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وذهب آخرون إلى أنّ الكلمة لها أصل في الهمز، فهي مشتقّة من الرؤية، وهي اسم لما يظهر للرائي وليس بمصدر، فهو بمعنى (المرئيّ)؛ والمصدر هو: (الرّأي)؛ كالطَّحن والطِّحن[١٥]، ولكنّ قالون أبدل الهمزة ياء، ثمّ أدغم الياء في الياء تخفيفا.

قلت: يمكن اعتبار كلتا العلّتين، ولكنّ العلّة الثانية: قد يعترض عليها بأنّه: لو كانت هي وحدها سبب الإبدال، لأبدل قالون -أيضا- نحو كلمة: ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ [سورة الإسرَاء]، و[سورة الصَّافَّات]، و[سورة الفَتْح]، وكلمة: ﴿ٱلرَّأۡيِ﴾ [سورة هُود].

ويمكن الإجابة عن هذا الاعتراض: بأنّ كلمة: ﴿رِءۡيًا﴾، ثقلت بسبب اجتماع كسرة الراء مع الياء؛ لأنّ الكسرة أخت الياء، فلمّا اجتمعتا وليس بينهما إلّا السكون -وهو حاجز ضعيف-؛ استثقل ذلك، فأبدل الهمزة الساكنة ياء، ثمّ أدغم الياء في الياء، طلبا للخفّة؛ وأمّا كلمتا ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾، و ﴿ٱلرَّأۡيِ﴾: فلا يوجد فيهما اجتماع بين الكسرة والياء[١٦].

هذا بالإضافة إلى قلّة الدور، لأنّ كلمة ﴿رِءۡيًا﴾، هي الكلمة الوحيدة التي وقعت فيها راء مكسورة، بعدها همزة، وبعد الهمزة ياء؛ وقلّة الدور معتبرة عند الأئمة.

- وأمّا كلمة ﴿ضِئۡزَىٰٓ﴾: فإمّا أن تكون -عنده- من (ضَازَ) لا من (ضَأَزَ)؛ وبالتالي لا تكون لها أصل في الهمز؛ قال الخليل -رحمه الله- [١٧]: "ضَأَزَه، يَضْأَزُهُ، ضَأْزًا، وضَازَهُ، يَضِيزُه، ضَيْزًا (غير مهموز) ، فهو ضائِزٌ، وذاكَ مَضيزٌ، وإذا هَمَزْتَ قلت: مَضْؤوز. ويقال: قِسمةٌ ﴿ضِئۡزَىٰٓ﴾، وضُؤْزَى، وضِئْزَى (بالهمز)...وما لا يُهمَز كان حَقُّه: ضازَ، يَضِيزُ، مَضيزًا، ومَضَازًا، إذا نقصه" اهـ[١٨].

فإذا كانت الكلمة من (ضاز، يضيز)، فلا إشكال في عدم الهمز، والعلّة واضحة.

أمّا إذا كانت من (ضأز، يضْأز): فعلّة الإبدال -والله أعلم- هي: استثقال اجتماع الضاد المكسورة مع الهمزة؛ فالضاد يتّصف بالجهر، والاستعلاء، والإطباق، والاستطالة؛ وكلّها صفات قوّة، فإذا أضيفت إليها كونها مكسورة، مع وقوع الهمزة الساكنة بعدها، ثقلت الكلمة؛ واحتاجت إلى التخفيف[١٩]، فلذا خفّفها بإبدال الهمزة حرف مدّ من جنس حركة الضاد.

ويمكن أن تضاف إلى ذلك: قلّة الدور، لأنّ هذه الكلمة لا نظير لها في القرآن.

- وأمّا كلمة ﴿مُّؤۡصَدَةٌ﴾: فلأنّ الكلمة -عنده- لا أصل لها في الهمز، لأنّها من (أوصدت) وليست من (آصدت)، فلذا قرأها بغير همز؛ يقال: (آصدت) بالهمز، و

---

(١٥) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة (٥/٢٠٩-٢١٠).

(١٦) بلا حظ -أيضا-: أنّ تحقيق الهمز الإبدال في كلمة (الرؤيا)، أخفّ من إبدالها.

(١٧) ترجمة الخليل

(١٨) كتاب العين، باب الضاد والزاي، مادّة (ضَأَزَ). ينظر أيضا: لسان العرب، باب الزاي، فصل الضاد المعجمة، مادة (ضَيَزَ).

(١٩) ولعلّ هذا هو سبب اتّفاق جميع القرّاء -عدا ابن كثير- على إبدال الهمز في هذه الكلمة.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

(أوصدت) بغير همز، بمعنى أطبقت[٢٠]؛ قال الأزهري -رحمه الله- [٢١]: " هما لغتان: أوْصَدْتُ البابَ، وَآصَدْتُه، إذا أطْبَقته" اهـ[٢٢]؛ وقال ابن خالويه -رحمه الله- [٢٣]: " والحجة لمن حذف الهمز: أنه أخذه: من أوصدت النار فهي موصدة" اهـ[٢٤]؛ وقال أبو شامة -رحمه الله- [٢٥]:"والهمز في ﴿مُّؤۡصَدَةٌ﴾ وتركه لغتان" اهـ[٢٦].

- وأمّا كلمتا ﴿يَأۡجُوج وَمَأۡجُوج﴾: فلأنّهما اسمان أعجميّان، وليسا بمشتقّين، فلا أصل لهما في الهمز، والعرب تتصرّف في الأسماء الأعجميّة[٢٧].

ثانيا: استثنى الأزرق عن ورش -رحمه الله-، من قاعدة إبدال الهمز الساكن إذا كان فاء للكلمة، كلَّ ما تصرّف من (الإيواء)[٢٨]، كما أبدل الكلمات الآتية:

١- كلمة: ﴿ٱلذِّئۡبُ﴾ في المواضع الثلاثة، وهي: ﴿أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ﴾ [سورة يُوسُف]، و ﴿قَالُواْ لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ﴾ [سورة يُوسُف]، و ﴿فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ﴾ [سورة يُوسُف].

٢- كلمة: ﴿بِئۡرٖ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ وَقَصۡرٖ مَّشِيدٍ﴾ [سورة الحَج].

٣- كلمة: ﴿بِئۡسَ﴾ حيث وردت في القرآن الكريمة، وكيف وردت، سواء اقترنت بشيء أم لا[٢٩].

٤- ﴿ضِئۡزَىٰٓ﴾: في قوله تعالى: ﴿تِلۡكَ إِذٗا قِسۡمَةٞ ضِيزَىٰٓ﴾ [سورة النَّجم].

٥- ﴿مُّؤۡصَدَةٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿عَلَيۡهِمۡ نَارٞ مُّؤۡصَدَةُۢ﴾ [سورة البَلَد]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا عَلَيۡهِم مُّؤۡصَدَةٞ﴾ [سورة الهُمَزَة].

٦، ٧- ﴿يَأۡجُوج وَمَأۡجُوج﴾: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ مُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [سورة الكَهف : ٩٤]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ﴾ [سورة الأَنبيَاء : ٩٦].

وعلّة ذلك كما يلي:

---

(٢٠) ينظر: تاج العروس، باب الدال المهملة، فصل الواو مع الدال المهملة، مادّة (وَصَدَ)، ولسان العرب، حرف الدال المهملة، فصل الواو، مادة (وَصَدَ).

(٢١) ترجمة الأزهري

(٢٢) معاني القراءات (١٤٨/٣).

(٢٣) ترجمة ابن خالويه

(٢٤) الحجّة في القراءات السبع (٣٧٢).

(٢٥) ترجمة أبي شامة

(٢٦) إبراز المعاني من حرز الأماني (٧٢٤).

(٢٧) ينظر: معاني القراءات (١٢٣/٢).

(٢٨) وهي الكلمات الآتية حيث وردت في القرآن الكريم: تُؤۡوِي، تُؤۡوِيهِ، مَأۡوَىٰكُمُ، مَأۡوَىٰهُمۡ، مَأۡوَىٰهُ، فَأۡوُۥا.

(٢٩) وردت الكلمة في ٣٩ موضعا، ثلاثة منها اقترنت فيها بـ (ما).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

- أمّا جملة (الإيواء): فهو قد حقّق الهمز في كلمة ﴿تُـٔۡوِيٓ﴾ -في الموضعين- [٣٠]، خوفا من ثقل الكلمة باجتماع واوين؛ لأنّ الإبدال سيؤدّي إلى اجتماع الواو المدّيّة المتولّدة من الهمزة المبدلة، مع الواو الأصليّة المكسورة، والقصد من تغيير الهمز هو: طلب الخفّة، فإذا كان التغيير أثقل من التحقيق، عدل عنه.

أمّا ما تبقّى من كلمات باب (الإيواء): فإنّه لـمّا حقّق كلمة ﴿تُـٔۡوِيٓ﴾، عمّم الحكم في جميع الكلمات المتصرّفة من (الإيواء) طردا للباب، وحرصا على توحيد النظائر.

قال السخاوي -رحمه الله- [٣١]: "إنّما استثنى -أي: ورشا- ﴿تُـٔۡوِيٓ﴾ وبابه؛ لأنّ التسهيل في ﴿تُـٔۡوِيٓ﴾ أثقل من التحقيق؛ لاجتماع واوين: إحداهما مسكورة، والأخرى مضموم ما قبلها، فاقتضى ذلك ترك التسهيل، وطرد ذلك في جميع الباب ليكون الحكم واحدا" اهـ[٣٢]

وبمثل تعليل السخاوي؛ علّل كلّ من تلميذه أبي شامة[٣٣]، وأبي عبد الله الفاسي[٣٤]، والأياثولغي[٣٥] -رحمهم الله جميعا- [٣٦].

وذكر الأياثولغي -رحمه الله- علّة أخرى فقال: "ولزم أيضا منه شيء آخر: وهو اجتماع الواو الساكنة مع الواو المتحرّكة، وهو موجب الإدغام -أي: إدغام الواو الساكنة في الواو المتحرّكة-، وهذا حمل على المرجوح؛ لأنّ الهمزة لا تدغم في مثلها، وكذلك المبدلة عنها لا تدغم في مثلها" اهـ[٣٧]

وذهب بعض العلماء -كابن القرّاب -رحمه الله- وغيره[٣٨]- إلى أنّ العلّة في استثناء جملة (الإيواء): هو تجنّب اجتماع حروف العلّة في الكلمة الواحدة، لأنّ الإبدال في نحو: ﴿مَأۡوَىٰهُ﴾، ﴿فَأَوُۥاْ﴾؛ يؤدّي إلى اجتماع ثلاثة أحرف من حروف العلّة في الكلمة[٣٩].

([٣٠]) وهما قوله تعالى: وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُ ، سورة الأَحۡزَاب، وقوله تعالى: وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِي تُـٔۡوِيهِ المَعَارِج.

([٣١]) ترجمة السخاوي

([٣٢]) فتح الوصيد (٣١٥/١).

([٣٣]) ترجمة أبي شامة

([٣٤]) ترجمة الفاسي

([٣٥]) ترجمة الأياثلوغي

([٣٦]) ينظر: إبراز المعاني (١٤٨)، واللآلئ الفريدة (٢٠٥/١)، والمعين على حرز الأماني (٢٦٨).

([٣٧]) المعين على حرز الأماني (٢٦٩).

([٣٨]) ينظر: الشافي في علل القراءات (٣٤٠-٣٤١).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

قال الأياثلوغي -رحمه الله-: "لئلاّ يلزم ثلاثة أحرف من حروف العلّة في كلمة واحدة" اهـ[٤٠].

- وأمّا كلمة ﴿ٱلذِّئۡبُ﴾: فأبدل همزها لأجل كثرة الاستعمال، أو لأنّها لا أصل لها في الهمز؛ قال السخاوي -رحمه الله: "وأما ﴿ٱلذِّئۡبُ﴾: فلكثرة استعماله، ولكونه عند البعض غير متأصّل بالهمز، فهو -عندهم- من (ذاب، يذوب) [٤١]" اهـ[٤٢].

وقال أبو عبد الله الفاسي -رحمه الله-: "وعلّتهما -يعني: ورشا والكسائي- في ذلك: أنّه لـمّا كثر استعماله مخفّف خفّفاه في قراءتهما"[٤٣][٤٤]

قال ابن القرّاب -رحمه الله-: "وروي عن الكسائي -رحمه الله-: أنّه كان لا يهمز ﴿ٱلذِّئۡبُ﴾، ويقول: إنّه اسم مبنيّ وليس بمشتقّ" اهـ[٤٥].

وذكر ابن آجرّوم -رحمه الله- [٤٦]: أنّ علّة الإبدال هي: كون الكلمة قد خالفت نظائرها ممّا كان على وزن (فِعْل) في كيفيّة الجمع؛ لأنّ القياس أن يكسّر ما كان على وزن (فِعْل) في جمع القلّة على (أفعال)، وفي جمع الكثرة على (فُعول)؛ نحو: حمل، وأحمال، وحمول.

وأمّا ﴿ٱلذِّئۡبُ﴾: فقد كسّروها في التقليل على (أفعل)؛ فقالوا: أذؤب، وفي التكثير على (فعال) و (فعلان)؛ فقالوا: ذئاب، وذؤبان.

فلمّا خالفت نظائرها في الجمع، أبدلها ورش لتخالف نظائرها في الإفراد من نحو: ﴿كَأۡسٖ﴾، و﴿شَأۡنٖ﴾، و﴿دَأۡبٖ﴾[٤٧].

([٣٩]) وهي في كلمة (مأوى): الألف المتولدة من الهمزة المبدلة، والواو التي هي لام الكلمة، والألف بعدها؛ وفي كلمة (فأووا): الألف المتولدة من الهمزة المبدلة، والواو التي هي لام الكلمة، وواو الجماعة بعدها.

([٤٠]) المعين على حرز الأماني (٢٦٨).

([٤١]) نفى ابن آجرّوم صحّة اشتقاق الكلمة من (ذاب)، فقال: "وليس ما يقوله القرّاء: إنّه مشتقّ من (ذاب، يذوب) بصحيح؛ لظهور الهمزة فيه في (ذئاب)، و (أَذْؤُب)، و (ذُؤْبان). فرائد المعاني (٧٥٧/٣).

([٤٢]) فتح الوصيد (٣٢٦/١).

([٤٣]) اللآلئ الفريدة (٢١٥/١).

([٤٤]) ينظر أيضا: المعين على حرز الأماني (٢٨٥).

([٤٥]) الشافي في علل القراءات (٣٣٧-٣٣٨).

([٤٦]) ترجمة ابن آجروم

([٤٧]) ينظر: فرائد المعاني (٧٥٧/٣).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

- وأمّا كلمة: ﴿بِئْرٍ﴾: فأبدلها حملا للمفرد على الجمع، وذلك: أنّ الكلمة مفرد (آبار)، و (آبار) همزها مبدلة؛ فأصلها: (أبآر)، ثمّ قدّمت الهمزة على الباء فصارت (أأبار) على وزن (أفعال)، ثمّ أبدلت الهمزة الساكنة وجوبا، كما أبدلت همزة (آدم).

فلمّا كانت الهمزة مبدلة في لفظ الجمع، حمل لفظ المفرد على الجمع فأبدل همزها أيضا[٤٨].

قال السخاوي -رحمه الله-: "أمّا ﴿بِئْرٍ﴾: فلأنّه واحد الآبار، والآبار يلزمها البدل دون التخفيف، فحُمل المفرد على الجمع فأُبدل" اهـ[٤٩]

- وأمّا كلمة ﴿بِئْسَ﴾: فأبدل همزها طردا لمذهبه في إبدال همز الكلمات التي أتت على وزن (فِعْل)، لكونها ثقيلة بسبب اجتماع الكسرة مع الهمزة.

قال ابن القرّاب -رحمه الله-: "ويترك أيضا كلّ همزة في كلمة على وزن (فِعل)؛ نحو: ﴿وَبِئْرٍ﴾، و﴿بِئْسَ﴾، و ﴿ٱلذِّئْبُ﴾؛ ولا يتركها إذا كانت في (فَعل)؛ نحو: ﴿البَأْسِ﴾، و﴿كَأْسٍ﴾، و﴿الرَّأْسُ﴾، و﴿الضَّأْنِ﴾؛ لأنّ (الفِعل) أثقل من (الفَعل)، فالتخفيف في الأثقل أولى، وذلك: أنّ الفتحة أخفّ من الكسرة" اهـ[٥٠]

وذهب السخاوي -رحمه الله- إلى: أنّها أبدلت للجمع بين اللغتين.[٥١]

وذهب ابن آجرّوم -رحمه الله-: إلى أنّه أبدل الهمز، تبعا لكثرة التغييرات في الكلمة، لأنّ التغيير يأنس بالتغيير.

وذلك: أنّ أصل الكلمة (بَئِسَ) كشهد، وفيها أربع لغات: بَئِسَ، وبَئْس، وبِئِس، وبِئْس، فهي متغيّرة من هذه الناحية، وكونها فعلا جامدا أيضا تغيير، والتزامهم فيها بإحدى اللغات الجائزة أيضا تغيير؛ فلمّا كثرت التغييرات؛ غيّرها أيضا بالإبدال.

قلت: ما علّل به ابن القرّاب -رحمه الله-، أقوى -فيما يظهر لي- ممّا علّل به ابن آجرّوم -رحمهما الله-؛ لأنّ من عادة القرّاء: الحذر من الإجحاف بالكلمة بكثرة التغييرات فيها، فكيف يذهب -إذن- إلى إبدال الهمزة لأجل كثرة التغييرات؟!

- وأمّا الكلمات الأربع الباقية: فقد سبق تعليلها، عند الحديث عن استثناءات قالون -رحمه الله-، فأغنى ذلك عن التكرار.

ثالثا: استثنى الأصبهاني ، من قاعدته في إبدال الهمز الساكن ما يلي:

١- كلّ ما تصرّف من (الإنباء)؛ وهو أربع كلمات: ﴿أَنۢبِئُهُم﴾، و﴿نَبِّئْهُمْ﴾، و﴿نَبِّئْنَا﴾، و﴿نَبِّئِ﴾.

---

(٤٨) ينظر: اللآلئ الفريدة (٢١٤/١)، وفرائد المعاني (٧٥٤/٣).

(٤٩) فتح الوصيد (٣٢٦/١).

(٥٠) الشافي في علل القراءات (٣٤٠).

(٥١) ينظر: فتح الوصيد (٣٧٦/١).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٢- كلّ ما تصرّف من (القراءة)؛ وهو ثلاث كلمات: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، و﴿قَرَأۡتَ﴾، و﴿قَرَأۡنَٰهُ﴾.
٣- كلّ ما تصرّف من (التهيئة)؛ وهو كلمتان: ﴿هَيِّئۡ﴾، و﴿يُهَيِّئۡ﴾.
٤- كلّ ما تصرّف من (المجيء)؛ وهو فعل (جاء) المتّصل بتاء المتكلّم، أو تاء المخاطب، أو (نا) الدالة على الفاعلين؛ وقد ورد في عدّة مواضع من القرآن الكريم؛ وتنحصر ألفاظها في الأمثلة الآتية: ﴿جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [سورة البَقَرَة]، ﴿أَجِئۡتَنَا لِنَعۡبُدَ ٱللَّهَ﴾ [سورة الأَعۡرَاف]، ﴿وَمِنۢ بَعۡدِ مَا جِئۡتَنَا﴾ [سورة الأَعۡرَاف]، ﴿إِذۡ جِئۡتَهُم﴾ [سورة المَائِدَة]، ﴿وَلَقَدۡ جِئۡتُمُونَا﴾ [سورة الأَنۡعَام]، ﴿مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُ﴾ [سورة يُونُس]، ﴿أَوَلَوۡ جِئۡتُكَ﴾ [سورة الشُّعَرَاء]، ﴿وَجِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ﴾ [سورة آل عِمۡرَان]، ﴿قَدۡ جِئۡتُكَ بِـَٔايَةٖ﴾ [سورة طه]، ﴿لَقَدۡ جِئۡنَٰكُم بِٱلۡحَقِّ﴾ [سورة الزُّخۡرُف].
٥- الكلمات السبعة الآتية: ﴿كَأۡس﴾، ﴿رَأۡس﴾ ﴿بَأۡس﴾، ﴿ٱلۡبَأۡسَآءِ﴾، ﴿لُؤۡلُؤ﴾، ﴿رِءۡيٗا﴾، ﴿تُـَٔوِيَ﴾.
ولمخالفته لقاعدة التغيير في هذه المواضع علل، وبيانها كالتالي:
- أمّا تحقيق ما تصرّف من (الإنباء)، و(القراءة)، و(التهيئة): فللعلل الآتية:
١- أنّ كلّ واحدة من هذه الكلمات، إمّا مجزومة بالسكون، أو مبنيّة على السكون، ولو أبدلها لحذف السكون الذي هو علامة الجزم أو البناء، فآثر التحقيق للإبقاء على العلامة؛ قال ابن القرّاب -رحمه الله- في تعليل ما حقّق همزه لأجل الجزم أو البناء: "لأنّ العلامات لا تحذف؛ ومعنى هذا: أنّ هذه الهمزة لها صفة وهي السكون، وهو علامة الجزم، وإذا حذفت الهمزة بطلت صفتها؛ فيؤدّي إلى حذف العلامة" اهـ[٥٢]
٢- أنّه لو أبدل الهمزة في ﴿أَنۢبِـُٔهُم﴾، و﴿نَبِّـُٔهُمۡ﴾، لاضطرّ إلى كسر الهاء تبعا للياء المتولّدة من الإبدال، وعندئذ يحدث في الكلمة ثلاث تغييرات: تغيير حركة الهمزة لأجل البناء، وحذف الهمزة بسبب الإبدال، وكسر الهاء لمناسبة ما قبلها؛ فلمّا لاحظ كثرة التغييرات، حقّق الهمزة خوفا من الإجحاف بالكلمة؛ ثمّ إنّه حمل ﴿نَبِّئۡ﴾، و﴿نَبِّئۡنَا﴾ على ﴿أَنۢبِـُٔهُم﴾، و﴿نَبِّـُٔهُمۡ﴾؛ طردا للباء[٥٣].
٣- أنّه لاحظ عروض السكون في جميع الكلمات، فراعى الأصل -وهو: الحركة-، فحقّقها كما يحقّقها لو كانت متحرّكة[٥٤].
٤- أنّ كلمة ﴿هَيِّئۡ﴾، لو أبدل همزها؛ لأدّى ذلك إلى اجتماع ياءين، أولاهما مشدّدة مسكورة، والأخرى ساكنة، وذلك ثقيل على اللسان[٥٥].

([٥٢]) الشافي في علل القراءات (٣٢٥).
([٥٣]) ينظر: الشافي في علل القراءات (٣١٩).
([٥٤]) ينظر: فتح الوصيد (٣٢٥/١)، واللآلئ الفريدة (٢٠٨/١).
([٥٥]) ينظر: الشافي في علل القراءات (٣٣٦-٣٣٧).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

- وأمّا تحقيق ما تصرّف من (المجيء): فعلّته: أنّ الكلمة حذفت عينها لـمّا اتّصلت بالضمير، فلم يبق منها سوى حرفين، فلو أبدل الهمزة لكان ذلك إجحافا بها، فحقّق تجنّبا للإجحاف بالكلمة[٥٦].

- وأمّا تحقيق كلمة: ﴿كَأْس﴾، و﴿رَأْس﴾، و﴿بَأْس﴾، و﴿ٱلْبَأْسَآءِ﴾، و﴿لُؤْلُؤ﴾: فلأنّها أسماء، والأسماء خفيفة؛ فلا تحتاج إلى التخفيف مرّة أخرى بالإبدال.

- وأمّا كلمة: ﴿رِءْيًا﴾: فحقّقها خوفا من الإلباس، لأنّها اسم لما يرى من المظهر، ولو أبدلها لالتبس بكلمة (الرّيّ) التي بمعنى الاكتفاء من الشرب.

- وأمّا كلمة: ﴿تُـْٔوِيَ﴾: فلأنّ إبدالها يؤدّي إلى اجتماع واوين، وذلك على اللسان ثقيل، فعدل عنه لذلك، وقد سبق ذكر علل تحقيق هذه الكلمة، عند الحديث عن استثناءات الأزرق، غير أنّ الأصبهانيّ يخالف الأزرق -رحمهما الله- في أنّه لـم يعمّم الحكم في جميع ما تصرّف من الإيواء.

المطلب الثاني: المستثنيات المتعلّقة بقراءة المكّي، والبصري، والشامي .

أوّلا: استثنى ابن كثير -رحمه الله- ثلاث كلمات؛ فأبدل همزها خلافا لقاعدته في تحقيق الهمزات المفردة، والكلمات هي: ﴿مُّؤْصَدَةٌ ﴾، و ﴿يَأْجُوج﴾، و﴿مَأْجُوج﴾.

وقد سبق بيان علل تحقيق الكلمات الثلاثة؛ عند الحديث عن استثناءات قالون -رحمه الله-، فلا داعي لتكراراها.

ثانيا: استثنى أبو عمرو -رحمه الله-، كلّ همز ساكن للجزم أو الأمر؛ وكذا كلمة: ﴿مُّؤْصَدَةٌ ﴾، و﴿رِءْيًا﴾ ، و﴿تُـْٔوِيَ﴾، و﴿تُـْٔوِيهِ﴾؛ فحقّق الهمز فيها كلّها، خلافا لمذهبه في تغيير الهمز المفرد الساكن؛ وعلّة ذلك كالتالي:

- أمّا ما سكن للجزم، فللعلل الآتية:

١- تجنّب الإلباس: لأنّ ما سكن للجزم، يلتبس أحيانا بالمعرب بالحركات؛ فلو أبدل -مثلا- قوله تعالى: ﴿أَوْ نَنسَهَا﴾ [سورة البَقَرَة]، لالتبس بالنسيان، ومعنى الكلمة في قراءته: التأخير والتأجيل[٥٧].

٢- كراهة توالي الإعلال: لأنّ المجزوم قد سقطت حركتها لأجل الجزم، فلو أبدل لاعتلّت الكلمة مرّتين، فترك الإبدال لتجنّب ذلك.

وقد تجتمع في الكلمة أكثر من علّتين أحيانا؛ فلو أبدل الهمز في نحو: ﴿يَشَأْ﴾، و﴿نَسُؤْهُمْ﴾، وغيرهما؛ لاجتمعت في الكلمة ثلاثة إعلالات؛ وهي: لام الفعل، وحرف الهمزة، وحركة الهمزة[٥٨].

---

(٥٦) الإحالة إلى المصادر التي ذكرت العلة

(٥٧) ينظر: شرح الهداية (٥٤/١).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٣- أنّه لاحظ عروض السكون في جميع الكلمات، فراعى الأصل -وهو: الحركة-، فحقّقها كما يحقّقها لو كانت متحرّكة[٥٩].

ثمّ إنّه حمل ما سكن للأمر، على ما سكن للجزم، لاشتراكهما في بعض العلل، ولتشابههما في العلامة.

- وأما الكلمات الأربعة: فقد سبق بيان عللها عند الكلام عن استثناءات قالون، والأزرق، والأصبهاني -رحمهم الله-.

ثالثا: استثنى ابن عامر -رحمه الله- من روايتيه أربع كلمات، فأبدل فيها الهمز المفرد، خلافا لقاعدته في التحقيق؛ وهي: ﴿ضِئۡزَىٰ﴾، و﴿مُّؤۡصَدَةٌ﴾، و﴿يَأۡجُوج﴾، و﴿وَمَأۡجُوج﴾؛ كما أبدل من رواية ابن ذكوان فقط كلمة: ﴿رِءۡيًا﴾.

وعلل الإبدال في الكلمات الخمسة، سبق بيانها كلّها عند تعليل استثناءات قالون -رحمه الله-، فليراجع هناك.

المطلب الثالث: المستثنيات المتعلّقة بباقي القرّاء .

أولا: استثنى شعبة ثلاث كلمات؛ فأبدل همزها خلافا لقاعدته في تحقيق الهمز المفرد؛ والكلمات الثلاث هي: لؤلؤ، و﴿مُّؤۡصَدَةٌ﴾، و﴿ضِئۡزَىٰ﴾؛ ووافقه حفص -رحمه الله- في الكلمة الأخيرة، فأبدل همزها أيضا خلافا لقاعدته.

- فأمّا كلمتا: ﴿مُّؤۡصَدَةٌ﴾، و﴿ضِئۡزَىٰ﴾: فقد سبق بيان عللهما، فلا حاجة لإعادتها.

- وأمّا كلمة: لؤلؤ: فعلّة الإبدال فيها هي: استثقال اجتماع الهمزتين في الكلمة، فلمّا استثقل ذلك؛ أبدل الهمزة الأولى الساكنة حرف مدّن طلبا للخفّة[٦٠].

ثانيا: استثنى حمزة ثلاث كلمات فأبدل همزها، خلافا لقاعدته في تحقيق الهمز المفرد، وهي: ﴿ضِئۡزَىٰ﴾، و﴿يَأۡجُوج﴾، و﴿وَمَأۡجُوج﴾.

وافقه الكسائيّ، ويعقوب، وخلف العاشر في إبدال الكلم الثلاث، غير أنّهم زادوا عليها كلمة رابعة؛ وهي: ﴿ٱلذِّئۡبُ﴾، وزاد الكسائيّ وحده كلمة خامسة؛ وهي: ﴿مُّؤۡصَدَةٌ﴾.

وقد سبق الكلام عن علل إبدال الهمز في جميع الكلمات الخمس، فأغنى ذلك عن الإعادة.

ثالثا: استثنى أبو جعفر -رحمه الله- من قاعدة تغيير الهمز المفرد الساكن ثلاث كلمات، فحقّ اثنتين منها بلا خلاف عنه، والثالثة حقّقها بخلف.

---

(٥٨) ينظر: حجّة القراءات لابن زنجلة (٨٥)، و شرح الهداية (٥٤/١)، والشافي في علل القراءات (٣٢٥-٣٢٦).

(٥٩) ينظر: فتح الوصيد (٣٢٥/١)، واللآلئ الفريدة (٢٠٨/١).

(٦٠) ينظر: اللآلئ الفريدة (٢١٥/١).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

- فأمّا الكلمتان المحقّقتان بلا خلاف؛ فهما: ﴿أَنْبِئُهُم﴾، و﴿نَبِّئْهُمْ﴾؛ وأمّا الكلمة المحقّقة بخلف؛ فهي: ﴿نَبِّئْنَا﴾.

- أمّا علّة تحقيق ﴿أَنْبِئُهُم﴾، و﴿نَبِّئْهُمْ﴾: فلتجنّب ما يحدثه الإبدال، من اجتماع ثلاثة تغييرات في الكلمة؛ وهي: تغيير حركة الهمزة، وحذف الهمزة، وتغيير حركة الهاء؛ وقد سبق بيانها مفصّلا.

- وأمّا ﴿نَبِّئْنَا﴾: فمن ذهب إلى إبداله؛ فقد مشى على القاعدة عنده، لعدم وجود التغييرات الثلاثة فيها، ومن ذهب إلى تحقيقها: فقد ألحقها بكلمتي: أنبئهم، ونبّئهم، لاشتراكها معهما في الطول بسبب اتّصال الضمير، ولثقل الإبدال بسبب ذلك؛ ألا ترى أنّ هؤلاء المحقّقين أبدلوا كلمة: ﴿نَبِّئْ﴾ قولا واحدا، لـمّا خلت من الاتصال بشيء؟.

الخاتمة

أحمد الله في خاتمة هذا البحث، كما حمدته في ابتدائه، فهو بمنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله وتوفيقه تتحقّق الغايات، فله الحمد في الأولى والآخرة حمدا يليق بجلاله وعظمته.

وقبل أن أضع القلم، لا بدّ من تسجيل أهمّ النتائج التي توصّلت إليها خلال البحث، وأهمّ التوصيات التي أوصي بها غيري من المهتمّين بخدمة هذا الفنّ؛ لعلّها تكون مفتاحا للباحثين، يفتحون بها أبوابا بحثيّة أخرى.

أوّلا: أهمّ نتائج البحث:

خلال ممارستي البحث في هذا الموضوع، وكتابتي لهذه الرسالة، توصّلت إلى عدّة نتائج، من أهمّها ما يلي:

١- أنّ الأئمّة القرّاء، كانوا يراعون في اختياراتهم؛ التوافق الألفاظ القرآنيّة المتشابهة في كيفيّة التلاوة، وعدم المخالفة بينها إلّا لعلّة راجحة تقتضي ذلك.

٢- أنّهم كانوا يراعون في اختياراتهم، موافقة الملفوظ للمرسوم.

٣- أنّهم كانوا يراعون في اختياراتهم؛ التناسق بين فواصل الآيات، فبعضهم يخالف القاعدة مراعاة لتوافق الفواصل.

٤- أنّهم كانوا يراعون في اختياراتهم؛ التوافق والتناغم بين الكلمات المتجاورة، فيخالفون القاعدة لأجل مراعاة التوافق بين الكلمات في سياق الآية.

٥- لا يوجد أحد من القرّاء، لم يراع الجمع بين اللغتين؛ وإنّما يختلفون في الإكثار منه وعدم الإكثار.

٦- أنّهم كانوا يراعون في اختياراتهم؛ معاني الآيات وخصائص الألفاظ، والحرص على قراءة اللفظ بما يتناسب مع المعنى.

٧- أنّهم كانوا يراعون في اختياراتهم؛ خفّة اللفظ على اللسان، فكثيرا ما يخالف بعضهم قاعدته تجنّبا لثقل الكلمة.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٨- أنّهم كانوا يراعون في اختياراتهم؛ تجنّب الإلباس على السامع قدر المستطاع، فيخالفون القاعدة أحيانا، لمجرّد تجنّب اللبس.
٩- من أكثر القرّاء اطرادا في قواعده: ابن كثير، وعاصم، والكسائي، وخلف العاشر.
١٠- أنّ بعض القرّاء يستثني بعض الكلمات من قاعدته، للتنبيه على أشياء تختصّ بها تلك الكلمة عن نظائرها.
١١- أنّ بعض القرّاء إذا أراد أن يخالف القاعدة للجمع بين اللغتين، فإنّه يتحرّى الكلمات التي تتميّز عن نظائرها بميزة معيّنة، فيخالف فيها القاعدة.
١٢- أنّ القرّاء لا يخالفون قواعدهم، إلّا لمراعاة علّة معيّنة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها.
هذه هي أهمّ النتائج التي وقفت عليها خلال البحث، وهي كلّها تدلّ على دقّة الملاحظة لدى القرّاء، وإتقانهم لحفظ كلام الله تعالى، واطّلاعهم على دقائق معاني آياته، وخصائص ألفاظه وحروفه، مع رسوخ قدمهم في جميع العلوم المتّصلة بالقرآن الكريم؛ فجزاهم الله خيرا عمّا بذلوه من جهد، حتّى وصل إلينا هذا القرآن عذبا مسلسلا، من غير زيادة ولا نقصان.

ثانيا: توصيات الباحث

قبل الختام: لابدّ من توجيه عدّة وصايا، إلى المهتمّين بخدمة القرآن الكريم وعلومه، من المؤسّسات، والأساتذة، والباحثين، لعلّها تكون سببا في ميلاد أعمال أخرى تخدم كتاب الله، فيكتب الله لي أجر الدّال على الخير، وهي كما يلي:
١- أوصي الباحثين المتخصّصين بعلم القراءات، بالاهتمام بدراسة استثناءات القرّاء، فهو موضوع لم يعط حقّه في الدراسة والبحث كما ينبغي.
٢- أوصي الباحثين المتخصّصين بعلم القراءات، أن يكتبوا في استثناءات القرّاء المتعلّقة بالفرش، لأنّي حتّى اليوم لم أقف على بحث شامل في ذلك، رغم كونه موضوعا غنيّا، وجدير بالدراسة.
٣- أوصي المؤسّسات، والأقسام العلميّة المهتمّة بعلم القراءات، أن يسعوا في طباعة بعض الكتب المهمّة المتعلّقة بالفنّ، والتي تمّ تحقيقها كرسائل علميّة، ولم تتمّ طباعتها حتّى الآن.
٤- أوصي المؤسّسات والأقسام العلميّة، التي تعنى بتعليم القراءات، أن تهتمّ بتعليم طلابها علمي النّحو والصّرف، كما تهتمّ بتعليمهم علوم القراءات، لأنّهما مفتاحان لا بدّ منهما، لكلّ من يريد التعمّق في هذا الفنّ.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

المصادر والمراجع:

الروضة في القراءات الإحدى عشر (٣٠٧/١).
الشافي في علل القراءات (٣١٨)، والمعين على حرز الأماني ووجه التهاني (٢٧٠).
كتاب العين، باب الضاد والزاي، مادّة (ضَأَزَ). ينظر أيضا: لسان العرب، باب الزاي، فصل الضاد المعجمة، مادة (ضَيَزَ).
حجّة القراءات لابن زنجلة (٨٥)، و شرح الهداية (٥٤/١)، والشافي في علل القراءات

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413